

Distr.: General
30 January 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد البياتي (العراق)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق

الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) مسائل حقوق الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/61/L.11)

مشروع القرار A/C.3/61/L.11: الاتجار بالنساء والفتيات

١ - السيدة بانزون - أبالوس (الفلبين): عرضت مشروع القرار بالنيابة عن أصحابه الأصليين والنيابة أيضا عن أذربيجان، وأفغانستان، وإكوادور، وأنغولا، وبنما، بنن، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وبيلاروس، وتايلند، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، وسوازيلند، وشيلي، وقيرغيزستان، وليبيريا، والمغرب، وموناكو، ونيجيريا. وقالت إن الغالبية الساحقة مما يقدر بمليون شخص يجري الاتجار بهم في العالم تتمثل في نساء وفتيات، معظمهن يجري الاتجار بهن لخدمة صناعة الجنس. وأحد التحديات الهامة للالتزام المجتمع الدولي بمكافحة الاتجار بالبشر هو بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. واستدركت قائلة إن البروتوكول لم يتبن منظورا جنسانيا حقيقيا، اللهم إلا إدراجه عبارة "وبخاصة النساء والأطفال".

٢ - وأضافت قائلة إن مشروع القرار المطروح يستهدف سدّ هذه الثغرة. وعلى ضوء منهج عمل بيجين والحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية الذي جرى مؤخرا، لا يستطيع المجتمع الدولي أن يهون من الأهمية الاستراتيجية لنهج إنساني يُتبع لمكافحة الاتجار بالبشر مكافحة عالمية. وذكرت أن مشروع القرار يشدد، في جملة أمور، على الحاجة إلى أساس حقوقي إنساني صلب لجهود مكافحة الاتجار، والحاجة إلى تناول العوامل التي يستند إليها الاتجار، وجانب الطلب الذي تنطوي عليه المشكلة، وأهمية جمع البيانات التي تراعي الاعتبار الجنساني واعتبار الطفولة،

واستعمال تكنولوجيا المعلومات بروح المسؤولية وعدم التمييز، والحاجة إلى تناول الاتجار الذي يحدث في حالات الطوارئ.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/C.3/61/L.15)

مشروع القرار A/C.3/61/L.15: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٣ - السيد ريفلد (الدانمرك): عرض مشروع القرار بالنيابة عن أصحابه الأصليين وعن أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وأوروغواي، وأيسلندا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنما، وبنن، وبوليفيا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، وقبرص، وليبيريا، ولبنان، والمغرب، وموناكو، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه ينبغي حذف عبارة "وإذ تحيط علما بدخول البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية حيز النفاذ في المستقبل القريب" من الفقرة ٢٦.

٤ - وأضاف قائلة إن مشروع القرار يشير إلى أن عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حق غير قابل للتقييد يجب حمايته في جميع الظروف، وبمدين جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويؤكد أنها محظورة وستظل محظورة في كل زمان ومكان. وعلاوة على ذلك، يؤكد المشروع على التزامات الدول التي تلزمها بالتصرف وفقا لمبدأ عدم الإعادة القسرية. ويركز المشروع على العمل الهام الذي أنجزته لجنة مناهضة التعذيب والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب فضلا عن الجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية من أجل

غواتيمالا أيضا، تحقق تقدم واضح في مكافحة سوء التغذية، وانطوى هذا التقدم على انخفاض في معدل وفيات الرضع الناتجة عن نقص التغذية، وذلك بفضل تدابير من قبيل سن تشريعات تكفل الأمن الغذائي. وفي الهند كذلك، قُطعت أشواط هائلة في سبيل ضمان الحق في الغذاء بفضل نظامها العام المخصص لتوزيع الأغذية وبفضل وسائل أخرى.

٧ - وأردف قائلا إنه على الرغم من ذلك هناك أيضا حالات تدعو إلى القلق الشديد فيما يختص بإعمال الحق في الغذاء، بما في ذلك حالات موجودة في القرن الأفريقي وبلدان منطقة الساحل الأفريقية.

٨ - وفي لبنان، الذي زاره المقرر في أعقاب الحرب التي نشبت مؤخرا بين حزب الله وإسرائيل، تضرر قطاع الزراعة وصيد الأسماك تضررا شديدا وجرى تدمير البنية التحتية الأساسية، وخلف ذلك آثارا طويلة الأجل تمس الأرزاق وإمكانية الحصول على الغذاء والماء. كما لفت الانتباه إلى وجود أكثر من مليون لغم مضاد للأفراد خلفته القوات الإسرائيلية، وإلى رفض الحكومة الإسرائيلية تقديم حرائق لمواقع الألغام ليتسنى نزع الألغام من الأراضي المخصصة للزراعة.

٩ - وفي دارفور، تظل الحالة الأمنية متفجرة: إذ تشرد أكثر من مليوني شخص وتوفي ما يُقدَّر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة بسبب الجوع منذ سنة ٢٠٠٣. وقد شُلت يدا مجلس حقوق الإنسان إزاء هذه الحالة. وأعرب المتكلم عن أمله في أن توافق الحكومة السودانية على طلبه زيارة المنطقة. وقال إنه نظرا للحالة الأمنية عجز برنامج الأغذية العالمي عن الوصول إلى نحو ٣٢٠ ٠٠٠ شخص يعانون من الفاقة؛ وإنه لا بد من تأمين القوافل الإنسانية لكي يتسنى وصول المساعدات الغذائية إلى هؤلاء الأشخاص.

مكافحة التعذيب. كما يحيط المشروع علما ببدء نفاذ البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحماتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) مسائل حقوق الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين (تابع) (A/61/306)

٥ - السيد زيغلر (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): عرض تقريره المرحلي (A/61/306)، وقال إنه رغم وعود القضاء على الجوع، التي بُذلت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود سنة ١٩٩٦ وفي الأهداف الإنمائية للألفية، ظل الجوع يتزايد على نطاق العالم. وذكر أن أكثر من ٨٥٠ مليون نسمة يعانون من الجوع وأن ٢٤ ٠٠٠ شخص كانوا يموتون يوميا سنة ٢٠٠٥. ووفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يمكن إنتاج أغذية تكفي لإطعام ضعف سكان العالم الآن. ولذلك، فإن موت أناس من الجوع يكاد يكون قتلا عمديا.

٦ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من ذلك حدثت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالحق في الغذاء، بما في ذلك الضريبة التي فرضتها فرنسا على تذاكر الخطوط الجوية، وساندتها ١٥ دولة أخرى، لتمويل الجهود الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحة الجوع. وقد أسفرت تلك المبادرة عن نتائج ممتازة. ونجحت البرازيل خلال السنوات الأربع السابقة في تقليل نقص الأغذية قليلا مطردا، بفضل التدابير الوطنية التي تستهدف توفير المساعدات الغذائية وزيادة القيد بالمدارس وتحسين الهياكل الأساسية. وفي

١٢ - السيد ماكانغا (غابون): قال إن التقرير المؤقت المقدم من المقرر الخاص (A/61/306) يلقي نظرة عامة مفيدة على حالة الجوع في شتى أنحاء العالم. وشدد على أن الجوع هو مجرد وجه من أوجه الفقر وعلى عدم إمكان معالجة مسألة القضاء على الفقر معالجة فعالة ما لم تعالج أيضا مسألة الجوع. وعلى ضوء المبادرتين الفرنسية والبرازيلية المتسمتين بالأهمية، تساءل عما يمكن عمله على الصعيد العالمي لضمان اتخاذ كافة البلدان تدابير فعالة تكفل توفير الغذاء لسكانها.

١٣ - السيد عفيفي (مصر): قال إنه ليس سرا أن الإنسان يولد حرا ولكن الأغلل تقيده في كل مكان. وأضاف قائلا إن وفده يود أن يسمع آراء المقرر الخاص بشأن أعمال الحق في الغذاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأفكاره بشأن ما يلزم عمله.

١٤ - السيدة موريرا (إكوادور): أشادت بالمقرر الخاص لأنه أثار عدة مواضيع تربط بين المسؤولية عبر الوطنية وبين الحق في الغذاء. وتساءلت عن أثر الدين الخارجي للبلدان النامية على ممارسة ذلك الحق. وذكرت أن وفدها يوافق أيضا على ضرورة قيام الجمعية العامة فوراً باعتماد الإعلان المتعلق بحق الشعوب الأصلية، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه، نظرا لقول المقرر الخاص في تقريره (A/61/306، الفقرة ٤٣) إن الإعلان قد تجاوز اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن السكان الأصليين أو القبليين في البلدان المستقلة، وإنه حتى على الرغم من عدم كونه معاهدة يمثل أداة جديدة يمكن للسكان الأصليين استخدامها في المطالبة بحقوقهم، بما فيها الحق في الغذاء.

١٥ - السيد باتو (توغو): قال إن المجتمع الدولي يُبدي قدرا من اللامبالاة ومن النفاق إزاء التناقض بين شيوع سوء التغذية في بعض البلدان والتخمة الشديدة في بلدان أخرى. وأضاف قائلا إن انتهاك الحق في الغذاء انتهاك لحقوق

١٠ - واستطرد قائلا إن آلافا من الأفارقة الباحثين عن دخل لإطعام قراهم ما زالوا يلتمسون اللجوء إلى أوروبا، ويخاطرون بأرواحهم في أغلب الأحيان؛ وقد فرَّ بعضهم من مناطق يتهددها تحت التربة وتدمير النظام الإيكولوجي. والواقع أن نصف الـ ٨٥٠ مليون نسمة الذين أشار إليهم من قبل يعيشون في مناطق جافة تشهد عملية تدمير. وعلى الرغم من الاحتفال بالسنة الدولية للصحارى والتصحر في ٢٠٠٦، ومن إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تنعدم الموارد المالية اللازمة لعلاج الحالة. ولذلك، تدفق اللاجئون البيئيون على الأحياء الفقيرة في مدن جنوب آسيا وأفريقيا.

١١ - وفيما يختص بالتجارة الدولية، وجَّه الانتباه إلى مفاوضات الدوحة التجارية التي جرت في إطار منظمة التجارة العالمية، وكان ينبغي أن تسفر عن إلغاء أشكال دعم التصدير التي تقدمها البلدان الصناعية إلى مزارعيها. وقال في هذا الصدد إن جولة مفاوضات الدوحة كانت بمثابة فشل تام. وذكر أن أشكال دعم التصدير التي تقدمها بلدان الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وغيرها من البلدان مستمرة رغم ذلك، مما يعني أن الفواكه والخضروات الواردة من البلدان الصناعية تباع بنصف سعر مثيلاتها المحلية في أفريقيا، على سبيل المثال. وقال في هذا الصدد إن الملايين من الفلاحين والزراع الأفارقة والأمريكيين اللاتينيين لا يجدون أسواقا لبيع محاصيلهم ولا يمكنهم أن يكسبوا ما يكفي لإطعام أسرهم. وهذه الحالة تشكل انتهاكا خطيرا للحق في الغذاء. وأضاف قائلا إن سياسات الإغراق تدمر الزراعة الأفريقية وتسبب الجوع ونقص التغذية. وذكر أن الدول تتحمل بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مسؤولية عبر وطنية تلزمها بالتخلي عن مثل هذه السياسات. واحتتم كلمته قائلا إن احترام الحق في الغذاء هو الحل الوحيد للتغلب على محنة الجوع.

١٨ - السيد الأخضر (الجمهورية العربية الليبية): قال إنه نظرا لأن الغذاء يعتمد إلى حد بعيد على المياه النظيفة والمرافق الصحية والهواء غير الملوث فإنه يأمل ألا تتدهور الحالة إلى حد يصبح من الضروري معها تعيين مقرر خاص للحق في الهواء. وتساءل عما إذا كان قد تحقق أي تقدم ملموس وعن ماهية أية تدابير ملموسة اتخذها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة، لا سيما بصدد إيصال الغذاء إلى ضحايا الكوارث الطبيعية التي حدثت في الآونة الأخيرة.

١٩ - السيد صالح (السودان): ادعى أن الكثير من الإحصائيات المذكورة في تقرير المقرر الخاص (A/61/306، الفقرة ١٩) بشأن السودان زائف. وقال إن السلطات السودانية ملتزمة بحماية الأمن الغذائي، وإنها قدمت المساعدات إلى ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة في المنطقة. وقال إنه رغم أن المقرر الخاص قد ادعى أنه لا يعرف سبب استمرار الصراع وأنه لا يعرب عن آراء سياسية، يتطلع وفد السودان إلى معرفة نوع الإجراء الذي يوصي به المقرر الخاص لمعالجة مسألة رفض الميليشيا لاتفاق إحلال السلام في دارفور الذي وقّعه حكومته بنية حسنة. وقال إن الفصائل المتمردة، لا الحكومة، هي التي تحول دون وصول الغذاء إلى من يحتاجونه.

٢٠ - السيدة رشيد (المراقب عن فلسطين): قالت إن المقرر الخاص قد رسم في تقريره لسنة ٢٠٠٤ (A/59/385) صورة مفرجة للحالة الغذائية في قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهي حالة تفاقمت بدرجة لا تُقاس، بارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي في صفوف الشعب الفلسطيني ارتفاعا بالغ الشدة ومثيرا للانزعاج، نظرا للحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلية على غزة. وتساءلت عن الطريقة التي سيستخدمها المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لمنع تفاقم الحالة ولحماية رفاه السكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، ولا سيما حماية حقهم في الغذاء.

الإنسان، وإن كان الناس يدينونه بدرجة أقل مما يدينون أنواع الانتهاك الأكثر اجتذابا للأنظار. وقال متسائلا: ألا يمكن أن يجد المقرر الخاص سبيلا لحل من شأنه إلغاء هذه التفرقة الجوهرية لا سيما أن المشكلة، التي تناقش في اللجنة الثالثة سنة بعد أخرى، تبدو آخذة في التعقد المطرد.

١٦ - السيد كيم يونغ هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن تقرير المقرر الخاص (A/61/306، الفقرة ٢٢) لا يبين بدقة الحالة الفعلية والتطورات المستجدة في بلده. وأضاف قائلا إنه بينما لا تدعي حكومته أنها قد حلت مشكلة الغذاء حلا تاما فإنها تكفل الأمن الغذائي، بمعاونة من المجتمع الدولي، الذي يعتقد المتكلم أن من المتعين عليه أن يشيد باعتماد بلده على قدرته الذاتية بدلا من الاعتماد على المساعدات الخارجية. وأبدى استغرابه لأن المقرر الخاص لم يذكر السبب الجذري للعقبات الحائلة دون التمتع بالحق في الغذاء. وقال إن هذا السبب هو الحظر الاقتصادي والمالي المفروض على بلده.

١٧ - وأضاف قائلا إنه كان الأجدر بالمقرر الخاص أن يستند في استنتاجاته وتوصياته إلى تحليل منصف متوازن يتناول التحديات، ولكنه قصر تعليقاته على عجز الحكومة عن حل المشكلة الغذائية، رغم أنها حسنت درجة الأمن الغذائي بتوزيع الأغذية توزيعا عادلا على السكان كافة. وأضاف قائلا إنه بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٠ يتحمل كل بلد المسؤولية الأولية عن تنفيذ البرامج والاستراتيجيات الوطنية لإعمال الحق في الغذاء؛ ولذلك، فإن نقد سياسة حكومته نقدا أعمى يساوي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة. واحتتم كلمته قائلا إنه بدلا من أن يعرب المقرر الخاص عن رغبة مخصصة في المساعدة على إعمال حق السكان في الغذاء انحاز ذلك المقرر إلى القوى المعادية الساعية إلى عزل البلد وشعبه.

٢٤ - السيد نوال (لبنان): شكر المقرر الخاص على أمانته في رواية مأساة المدنيين اللبنانيين التي صنعتها إسرائيل، وقال إن المقرر الخاص يمكنه أن يزور لبنان على الرحب والسعة كلما كان ذلك مناسباً له. ومضى قائلاً إنه بالإضافة إلى قصف إسرائيل لمزارع الموز والأراضي الزراعية اللبنانية، قصفت إسرائيل أيضاً صوامع الغلال اللبنانية، فضلاً عن احتياطات النفط، وتسببت بذلك في أزمة إيكولوجية دولية ألحقت دماراً شديداً بالاقتصاد المحلي، تضرر منه صيادو الأسماك بصفة خاصة. وتساءل عما إذا كانت تحقيقات المقرر الخاص قد بينت أن عمليات القصف الإسرائيلية كانت متعمدة ومنهجية.

٢٥ - السيدة توماس راميرز (كوبا): قالت إن ملايين الأرواح تُفقد كل سنة ليس بسبب نقص الإنتاج الغذائي بل بسبب الاستبعاد الاجتماعي والتهميش السياسي لفئات معينة مما يسفر عن عدم إمكان الحصول على الغذاء على قدم المساواة. وأضافت قائلة إنه نظراً لأن تشجيع الحق في الغذاء يتعلق بالمسؤولية الوطنية والدولية فهي تود أن تعرف نوع الإجراءات الجديدة الممكن اتخاذها لتعزيز الوفاء بتلك المسؤولية، ونوع الإجراءات الدولية الممكن اتخاذها لدعم التنمية الريفية والزراعة الصغيرة النطاق في البلدان النامية، لا سيما على ضوء فشل جولة مفاوضات الدوحة.

٢٦ - السيدة لايكاس (فنلندا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقالت إنها مهتمة بتجربة إثيوبيا في مجال جمع المياه على نطاق صغير من أجل إصلاح الأراضي الجافة (A/61/306، الفقرة ٣٢) وتود أن يوضح المقرر الخاص تفاصيل تلك التجربة والعناصر الأخرى لتحسين التمتع بالحق في الغذاء بالمناطق الجافة. وأضافت قائلة إنه على ضوء القانون الوطني للأمن الغذائي المعتمد في غواتيمالا سنة ٢٠٠٥ الذي يوصي، في جملة أمور، بتعزيز مكتب أمين المظالم لكي يرصد حماية الحق في الغذاء وإعمال ذلك الحق

٢١ - السيد باكتا (الهند): أعرب عن ارتياح وفده للزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى الهند في سنة ٢٠٠٥، حيث شهد جهودها لضمان احترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الغذاء، وعن ارتياحه لتعليقات المقرر الخاص بشأن سبل تحسين ممارسة ذلك الحق في سياق الحق في التنمية. ومضى قائلاً إنه بالإضافة إلى اعتراف المحكمة العليا في الهند بعدالة الحق في الغذاء نفذت الحكومة أيضاً البرنامج الوطني للضمان الريفي. وأعرب عن رغبته في أن يدلي المقرر الخاص برأيه بشأن تأثير فشل جولة مفاوضات الدوحة التجارية التي جرت في إطار منظمة التجارة العالمية على إعمال الحق في الغذاء في معظم البلدان النامية.

٢٢ - السيدة ماييرا (البرازيل): لاحظت ازدياد عدد الناس الذين يعانون من الجوع في شتى أنحاء العالم، وأكدت مجدداً بالتزام بلدها بحماية الحق في الغذاء، وشكرت المقرر الخاص على ملاحظاته الإيجابية بشأن جهود البرازيل لمكافحة الجوع والفقر وتعزيز التنمية. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأن الجوع يمثل أساساً مشكلة سوء توزيع للأغذية أكثر مما يمثل مشكلة إنتاج للأغذية وإنه مرتبط بأوجه عدم المساواة في مجالي الزراعة والتجارة الدولية.

٢٣ - وأردفت قائلة إن أهيار جولة مفاوضات الدوحة قد أرجأت التمتع بالحق في الغذاء في البلدان النامية، حسبما قال ممثل الهند. وتساءلت عن نوع الآلية التي يمكن إنشاؤها لتوجيه اهتمام الرأي العام الدولي إلى المسألة وعن الطريقة التي يمكن أن تستخدم بها هذه الآلية للتأثير على سياسات البلدان المتقدمة النمو. وقالت إن مكافحة الجوع وحده لا يمكن أن تسفر إلا عن نتائج ملطفة، ثم تساءلت عن نوع الهيكل الذي يمكن أن يعالج كافة العُلل المتصلة بالجوع معالجة شاملة متكاملة من شأنها تحقيق استدامة توفير الغذاء.

والهند بشأن الجوع وسوء التغذية كهي تصبح نماذج تهندي بها البلدان الأخرى (A/61/306، الفرع الثاني). وأضافت قائلة إنه نظرا لقول المقرر الخاص إن الحقوق الإيكولوجية ينبغي أن تُحترم داخل الحدود الوطنية وخارجها فإنها تتساءل عما إذا كان استعراض مجلس حقوق الإنسان استعراضا دوريا للحق في الغذاء، على ضوء المسؤولية عبر الوطنية عن تآكل النظم الإيكولوجية بفعل الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، لا سيما من قبل البلدان الغربية، قد لا يتيح الفرصة المثلى لملاحظة انتهاك هذه الحقوق واتخاذ الإجراءات المناسبة.

٣١ - السيد إسرائيلي (إسرائيل): قال إن وفده قد أصابه الفزع من جرّاء جوانب عديدة بتقرير المقرر الخاص المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان عن بعثته الأخيرة في لبنان (A/HRC/2/8) ورأى نفسه ملزما بأن يوجّه الانتباه إلى قرار مدروس أسقط المقرر الخاص بموجبه حقائق لا تعزز أجدنته الخاصة. فعلى سبيل المثال، لم يذكر التقرير شيئا عن هجوم حزب الله الشامل بالصواريخ على إسرائيل، الذي كان جزءا من العدوان الذي سبّب بدء الصراع في الآونة الأخيرة. وكان هذا الإسقاط شديد الوضوح في الفرع الثاني، المعنون "السياق العام"، ودل دلالة واضحة على أجدنة المقرر الخاص وعلى ما نقوله عن عدم حيده. وبشكل واضح، فإن التقرير أضفى المشروعية على إرهابي حزب الله عندما وصفهم بأنهم القوات المسلحة للحزب السياسي اللبناني المذكور، وذلك على نحو يتناقض تناقضا مباشرا مع قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، اللذان طولب فيهما حزب الله بأن يتزع أسلحته وطولبت فيه حكومة لبنان بأن تبسط سيطرتها على إقليم لبنان بأسره.

٣٢ - وأضاف قائلا إن وفده يلاحظ أيضا تعمد إساءة تفسير الحالة بشأن إمكانية الوصول إلى لبنان لأسباب إنسانية أثناء نشوب الصراع. وقال إن المقرر الخاص لم يقر بإنشاء المكتب الخاص الذي أقامته إسرائيل ليكون جهة وصل

فإنها تود أن تعرف رأي المقرر الخاص بشأن هذا الإسهام من قبل هذه المكاتب ومن قبل المنظمات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وقالت إنها تود أيضا أن تعرف الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لوقف التمييز فيما يتعلق بالغذاء - على سبيل المثال، في صفوف نساء الشعوب الأصلية والنساء اللائي يعانين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٧ - السيدة دياللو (مالي): قالت إن المقرر الخاص قد عالج في تقريره ما يقرب من جميع العوامل التي أصابت بلدها بالضعف - التي من قبيل أوجه الدعم والعوامل المناخية - وذلك باستثناء ملحوظ هو غزوات الجراد التي تلتهم موارده. وأضافت قائلة إن بلدها الذي يستند اقتصاده بنسبة ٨٠ في المائة إلى الزراعة قد عانى اقتصاده من ضغوط هائلة ولّدتها غزوات الجراد المتكررة بعدم سقوط الأمطار لسنوات عديدة، وكان يجدر بالمقرر الخاص أن يذكر ذلك في التقرير.

٢٨ - السيد زماني (جمهورية إيران الإسلامية): تساءل عما إذا كان المقرر الخاص يعتقد أن وضع إطار خاص لأداء دوره سوف يحقق نتائج أفضل ويقهر التحديات المذكورة في تقريره.

٢٩ - السيدة بارودي (المغرب): لفتت الانتباه إلى الصلة بين التصحر، وتحات التربة، والأغذية في أفريقيا وبين الممارسات الزراعية التقليدية التي تعرضت طويلا للنقد، وأشارت إلى أن النجاح لم يكن على الدوام حليف التقنيات الزراعية الحديثة المفروضة. وتساءلت عما إذا كان يوسع المقرر الخاص أن يستفيض في تناول هذه المشكلة وأن يقترح مخرجا من المأزق.

٣٠ - السيدة عبد الحق (الجزائر): تساءلت عما إذا كان المقرر الخاص قد فكّر في تسجيل خبراته المستمدة من التطورات المستجدة التي تشهدها البرازيل، وغواتيمالا،

والحق في الصحة. وفي هذا الصدد، تساءل عما إذا كان بوسع الدول الأعضاء أن تساعد المقرر الخاص على تنفيذ ولايته، وعن كيفية مساعدتها له.

٣٥ - السيد زانغ يشان (الصين): قال إنه رغم أن المجتمع الدولي قد اقترح بشأن مسألة الحق في الغذاء القائمة منذ وقت طويل مبادرات عديدة، تشمل الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الأمر لا يزال محل خلاف. وتساءل عما يعتقد المقرر الخاص أنه المسألة الهيكلية الكبرى التي ينطوي عليها حل تلك المشكلة؛ وعما إذا كان المقرر الخاص يرى، على ضوء تزايد الفجوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، أن حالة الحق في الغذاء في البلدان النامية قد تحسنت أو ساءت. وأضاف قائلاً إنه نظراً لأن الحق في الغذاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر المدقع، الذي يمثل في حد ذاته انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، فإنه يتساءل عما إذا كان هناك أي تنسيق أو تعاون بين المقرر الخاص والآليات الأخرى بهدف التوصل إلى حل.

٣٦ - السيد تين (ميانمار): أعرب عن تقديره الشديد لتقرير المقرر الخاص، ولكنه قال إن وفده قد دُهِش لأن المقرر الخاص، رغم حكمته وخبرته الطويلة، قد وصف الحق في الغذاء في ميانمار بأنه محفوف بالمخاطر، وجاء وصفه هذا مشوباً بالتعمد واللامبالاة. وقال المتكلم إن هذا مخالف للحقيقة كل المخالفة. إذ أن بلده زراعي، يستند نحو نصف ناتجه المحلي الإجمالي و ١٨ في المائة من صادراته إلى الزراعة. وذكر أن ميانمار مكتفية غذائياً وتصدر كميات ضخمة من الأرز والبقول والأسماك والمنتجات السمكية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) قد لفتت الانتباه في آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى أن مستوى نقص التغذية لا يتجاوز الـ ٥ في المائة، مقابل ١٢ في المائة في جنوب شرق آسيا و ١٦ في المائة في آسيا

لأغراض التنسيق الإنساني بين السلطات الإسرائيلية المختصة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ووفقاً لما ذكره مكتب الشؤون الإنسانية، فإن ٨٠ في المائة من جميع القوافل الإنسانية قد جرى تنسيق أنشطتها، بموافقة إسرائيلية. وقد سلمت وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين قدراً معتبراً من المعونة الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالصراع. وقال إنه في الوقت الذي يتكلم فيه يقوم برنامج الأغذية العالمي بالانسحاب من لبنان لأن "حالة الطوارئ قد انتهت" حسب قول البرنامج. وأضاف المتكلم قائلاً إن المقرر الخاص قد اختار، للأسف، أن يتجاهل هذه الحقائق، فضلاً عن تقييمات شتى صادرة عن الأمم المتحدة.

٣٣ - واسترسل قائلاً إن المقرر الخاص يتجاهل بالمثل الدليل الواضح على استعمال حزب الله بشكل خبيث للدروع البشرية، التي عرّضت المدنيين للخطر على نحو متعمد. وبدلاً من ذلك، فقد أدان إسرائيل دون تحفظ محملاً إياها مسؤولية الخسائر البشرية، رغم أن إرهابيي حزب الله قد تخفوا بين المدنيين وشنوا هجماتهم من بين صفوف المدنيين. وإنه لما يدعو إلى الانزعاج عدم إشارة التقرير إلى مسؤولية حكومة لبنان عن الأعمال العدائية التي جرى التحضير لها وارتكابها داخل إقليم لبنان. كما ادعى التقرير أن إسرائيل ملزمة بتعويض الضحايا اللبنانيين، ولكنه تجاهل تماماً التزام الحكومة اللبنانية بدفع تعويضات عن الأضرار والمعاناة التي تولدت أثناء صراع لم تسع إليه إسرائيل أو تبدأه.

٣٤ - السيد تشيرنيكوف (الاتحاد الروسي): تساءل عما إذا كان المقرر الخاص قد وجد أي صعوبات في تفاعلاته مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المنظمات الدولية، وعما إذا كانت هناك أية إجراءات خاصة للتعاون الدولي في مجالات مثل الحق في الغذاء، والحق في التنمية،

٤١ - وأردف قائلاً إن أصحاب المنطق نفسه يرون أنه إذا تحرر تداول كافة رؤوس الأموال والسلع والخدمات تحريراً كلياً أمثل وشمل كافة القطاعات ستتحقق الحدود القصوى من الأرباح، الأمر الذي سيفيد الجميع في النهاية. إلا إن هذا المنطق يستند إلى افتراضات خاطئة ويتعارض مع الحقائق: فبينما أدى نجاح الرأسمالية الكاسح إلى خلق ثروات هائلة من ناحية ولّد ذلك النجاح أيضاً البؤس والاستبعاد والتفاوتات الصارخة على نطاق واسع - لا سيما في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية - بتركز تلك الثروة في أيدي حفنة من قادة النظام الرأسمالي يمثلون قلة حاكمة، هذا فضلاً عن الشركات الدولية الكبرى التي تكاد تتحكم في كافة موارد كوكب الأرض.

٤٢ - وأضاف قائلاً إنه يوجد في صفوف الدول الأعضاء انقسام بين المعترفين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن يعترفون بالحقوق السياسية والمدنية وحدها باعتبارها حقوقاً للإنسان. بيد أن الحقوق السياسية والمدنية لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان الأخرى. والحقيقة، وكما ذكر إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣، أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية غير قابلة للتقسيم ويعتمد كل منها على الآخر. فالديمقراطية نفسها متوقفة على الحق في الغذاء. وهناك حاجة إلى إجراءات معيارية، مقترنة بقرار من اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن نوع التدخل اللازم لضمان الحقوق، بما فيها الحق في الصحة والحق في التعلّم والحق في المسكن.

٤٣ - وقال إن الحالة فيما يتعلق بالحق في الغذاء في فلسطين تدعو إلى الأسى؛ لأن هناك أطفالاً عديدين لا يحصلون على التغذية الكاملة وأسراً عديدة لا تحصل بشكل منتظم إلا على وجبة واحدة في اليوم، وغالبا ما تكون غير كافية، والأغلبية تعيش على المعونة الخارجية،

ومنطقة المحيط الهادئ. كما أشارت الفاو إلى أن نسبة الأشخاص ناقصي التغذية وعددهم المطلق قد انخفضا منذ فترة الأساس التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهي فترة السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢، وأن الإمداد بالأغذية قد تحسن كثيراً منذ مطلع تسعينات القرن العشرين. وإحصائيات الفاو هذه تكذب الادعاءات، ذات الدوافع السياسية، القائلة بأن ميانمار تتجه نحو تفشي سوء التغذية.

٣٨ - وأضاف قائلاً إنه يشك في أن المقرر الخاص قد أغوته الادعاءات الصادرة عن دوائر معينة تود أن تنشر شائعات كاذبة تكاد تكون تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عضو. واحتتم كلمته قائلاً إنه من الواضح أن المقرر الخاص لم يرجع إلى إحصائيات الفاو؛ وإن وفد ميانمار يطلب بالتالي أن يُحذف من التقرير ما يتعلق ببلده من ملاحظات لا أساس لها.

٣٩ - السيد زيغلر (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): أعرب عن أسفه لأنه نظراً لقيود الوقت لن يتمكن إلا من الرد رداً موجزاً على كل نقطة من النقاط المثارة.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن مسائل حقوق الإنسان لا تلقى اهتماماً كافياً، وإنما لم تكن حتى الآن ما تستحقه من مكانة في الوعي الجمعي العالمي. إذ ترفض بعض الدول وجود الحق في الغذاء أو ترفض في الواقع كافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبعض الدول ترفض قبول قوانين معينة متعلقة بحقوق الإنسان بحجة أن السوق العالمية ستوجد في نهاية المطاف حلولاً للفقر المدقع والعوز وهلاك الجموع السكانية بفعل الأوبئة؛ وبحجة أن قوى السوق وحدها يمكن أن تحل مشكلات العالم؛ وأن أي عملية تدخل أو أية سياسة مرسومة لن تؤدي إلا إلى تدمير هذه القوى السوقية وسيثبت عدم فعاليتها.

٤٧ - وردا على تعليقات ممثل الجماهيرية العربية الليبية، قال إن التخصصية ليست حلا يؤخذ به إذا أخفق القطاع العام في أداء دوره بكفاءة. ورأى أن من الخطأ القول بأن التخصصية تسفر عن الحد الأقصى من الأرباح؛ وأن من الأمور الحيوية حماية الخدمات الأساسية، التي من قبيل النقل والحصول على مياه الشرب، بضمان بقاء هذه الخدمات في أيدي القطاع العام لتبقى بالتالي خاضعة للقانون العام، من أجل منع استبعاد الفقراء.

٤٨ - وفيما يختص بالسودان، قال إنه بينما يسلم بالتقدم المحرز ويرحب بتوقيع اتفاق إحلال السلام في دارفور، مما يبين حسن نية الحكومة السودانية، فإن استمرار المأساة الإنسانية أمر غير مقبول بالمرّة. وأعرب في هذا الصدد عن أمله في إيجاد حل في القريب العاجل لمشكلة أمن المعونة الإنسانية الدولية، وفي تحقيق السلام عن طريق المفاوضات.

٤٩ - وقال إنه أثناء زيارته للهند أعجب إعجابا شديدا بنظام التوزيع العام الذي وضعتة الحكومة لتكفل الحق في الغذاء باعتباره حقا دستوريا، يجري إعماله بواسطة القانون، مع الأمر بصرف تعويضات لمن شردتهم مشاريع تشييد المنشآت المائية، على سبيل المثال.

٥٠ - وفيما يختص باحتمال استئناف أو عدم استئناف جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، قال إن هذا أمر غير واضح، وإن كان قد تبين له وجود مفاوضات وراء الكواليس دارت بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبين الاتحاد الأوروبي ومجموعة كايينز وأطراف أخرى. وذكر أن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية قد رفض أن يناقش معه مسألة الحق في الغذاء، وأن تلك المنظمة ترفض الاعتراف بوجود الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتتبنى في هذا الصدد نفس موقف الولايات المتحدة النيوليبرالي الدوغماتي.

لأنها غير قادرة على إنتاج غذائها أو شرائه. فإجراءات إسرائيل العسكرية ووجودها مسؤولان عن المأساة الإنسانية التي أخذت تتبدى؛ وهذه الإجراءات وهذا الوجود يمثلان بوضوح انتهاكا للحق في الغذاء. ومن الواضح أن الهجمات على البنية التحتية المدنية وتدميرها، لا سيما في غزة، يمثلان جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تعد إسرائيل طرفا من أطرافها، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المبرم في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة الدولية، الذي أصبح قانونا عرفيا يجب بالتالي احترامه حتى من قبل غير الموقعين عليه. ووفقا للالتزامات الإسرائيلية الدولية، عليها أيضا أن تقدم تعويضات إلى الفلسطينيين مقابل الضرر الناجم عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وعليها أن تقدم بالمثل تعويضات عن الضرر الحادث في لبنان وفلسطين، بما فيه الاستيلاء على الأراضي وموارد المياه.

٤٤ - وأردف قائلا إنه يعجب أشد الإعجاب بمنظمات المجتمع المدني العاملة في إسرائيل، نظرا لجهودها المبذولة في شن حملات تدعو إلى وضع حد لاحتلال الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ولاستعمارها، وجهودها في تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الغذاء.

٤٥ - وقال إنه لا بد من شطب الدين الخارجي أو تقليله إلى حد ملحوظ على الأقل، تمكينا للبلدان المدينة من إتاحة رؤوس الأموال للاستثمار، لا سيما في البنية التحتية الاجتماعية وفي الزراعة، وهناك آليات مالية كثيرة يمكن تحقيق ذلك بفضلها، حسب حالة كل بلد على حدة.

٤٦ - وأبدى ترحيبه بموافقة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة تلقي المعونة الإنسانية من برنامج الأغذية العالمي، ودعا حكومة ذلك البلد إلى الاستجابة لطلبه زيارة البلد.

من أراضيهم وقراهم، بحيث تُركوا دون أية حقوق لاجئين، لأنهم لا يخضعون لاتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وذكر أنه يسعى، مع المقررين الخاصين الآخرين، إلى صوغ مفهوم "اللاجئين الإيكولوجيين" للتعرف على حقوق الإنسان التي في متناولهم لأجل مساعدتهم على مواجهة هذه الحالة الشديدة للإيلام.

٥٧ - وتناول بيان ممثلة الجزائر، فقال إن الشركات عبر الوطنية هي جهات من غير الدول ترفض الخضوع للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال الرصد الذي يقوم به المجتمع الدولي، لا سيما المقررون الخاصون ومجلس حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإن شركة "نسله" التي تعد أقوى كثيرا من حكومات عديدة في العالم، تعتقد أن الأمر متروك للدولة لتفرض الامتثال لتلك المعايير.

٥٨ - وردا على الانتقاد الموجه من ممثل إسرائيل، أوضح أنه يعتبر حزب الله "فرعا مسلحا من فروع الحزب السياسي اللبناني". وقال إن تقرير طابعه الإرهابي أو نزع سلاحه أمر متروك للحكومة والبرلمان اللبنانيين، وليس للمقرر الخاص. وذكر أنه التقى فعلا بمسؤولين شرعيين لحزب الله تم انتخابهما بطريقة ديمقراطية، وذلك بوصفهما شخصيتين رئيسيتين في وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية والكهربائية، وأنه كان بحاجة إلى التشاور معهما لكي ينفذ ولايته.

٥٩ - وفيما يختص بمسألة العبور الآمن، فإنه صحيح أن هناك خطأ قد تُرك مفتوحا في تل أبيب، لتمكين برنامج الأغذية العالمي من نشر قوافل المعونة الغذائية. إلا أنه في مناسبات عديدة حُرّم الناس من تأمين الطريق، وهذا ينطبق بوجه خاص على الاثنين والعشرين ألف شخص الذين كانوا في ٣٨ جهة بجنوب لبنان، وانقطعت بهم السبل كلية. وأدى حظر تحرك كافة المركبات في تلك المنطقة إلى منع سيارات الإسعاف من مساعدة المحتاجين، بحيث تُرك أناس عديدون

٥١ - وأردف قائلا إن لبنان محق في إثارة مشكلة مصائد أسماك التي نشأت عن القصف الإسرائيلي لصهاريج الوقود فيه، حيث دمرت الهجمات النظام الإيكولوجي الساحلي ودمرت بالتالي سبل رزق أسر عديدة.

٥٢ - وفيما يتعلق بالمدنيين اللبنانيين الذين قُتلوا أو أُصيبوا في الهجمات التي شنتها إسرائيل مؤخرا، لا يسعه إلا القول بأن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان"، وهي مصدر موثوق به، قررت، استنادا إلى مقابلات مع مسؤولين في سلاح المدفعية الإسرائيلي، أن الأحداث قد شكلت تدميرا متعمدا للحياة والبنية التحتية المدنيةين وأنها ليست "ضررا من قبيل الآثار الجانبية".

٥٣ - وأعرب عن ترحيبه باحترام كوبا للحق في الغذاء وعدم اكتفاءها باحترامه في إقليمها وحده بل في بلدان أخرى، على سبيل المثال بإيفاد ٦٠٠ طبيب لإدارة مراكز الإطعام في أفقر مناطق غواتيمالا، عن طريق برنامج "القضاء على الجوع" (Fome Zero) الذي دشنته البرازيل.

٥٤ - وأعرب عن اتفاقه مع ممثلة فنلندا في قولها إنه ينبغي تعميم وتعزيز طريقة تجميع مياه الأمطار. وقال إنه قد لاحظ فعالية هذه الطريقة في إثيوبيا وفي شمال البرازيل، حيث تُجمع كميات كافية من مياه الأمطار في الصهاريج أثناء فصل المطر لتغطية احتياجات الشرب والغسل وبعض احتياجات الري بما يكفي أسرة كبيرة الحجم لمدة سنة واحدة.

٥٥ - وردا على تعليقات ممثلة مالي، أعرب عن موافقته على الرأي القائل بضرورة بذل المجتمع الدولي، لا سيما الفاو، مزيدا من الجهود لمعالجة مشكلة الجراد، التي تكلف مبالغ باهظة لأنها تتطلب استعمال طائرات خاصة للقضاء على هذه الحشرة وهي لا تزال في مرحلة التحليق.

٥٦ - وفي أفريقيا، أرغم اتجاه التصحر المتعظم، الذي تكلمت عنه ممثلة المغرب، نحو ٢٥ مليون نسمة على الهروب

لعواقب الأعمال الإسرائيلية يزيد من حدة استنكارنا لهذه الانتهاكات.

٦٥ - السيدة مريم (إثيوبيا): قالت إن التدابير التي اتخذتها الحكومة الإثيوبية في إطار برنامج الأمن الغذائي، ومن بينها الاستثمار في الأراضي والبنية التحتية، قد أسفرت عن تقدم مشهود في تقليل اعتماد السكان الفلاحين على المساعدات الغذائية. واستدركت قائلة إنه بينما تظل حكومتها ملتزمة بضمان الأمن الغذائي في شتى أنحاء البلد في إطار برنامجها الخاص بالأمن الغذائي يظل عدم وفاء بعض البلدان المانحة بالتزاماتها سببا في عرقلة هذه الجهود.

٦٦ - السيدة أجاماي (النرويج): أشارت إلى الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، ولاحظت بارتياح أن المقرر الخاص قد أقام تعاونًا وثيقًا مع وكالات من قبيل برنامج الأغذية العالمي والفاو. وقالت في هذا الصدد إنه قد يكون من المفيد معرفة ما إذا كان المقرر الخاص قد أقام صلة مماثلة مع وكالات مناسبة أخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، لأن التعاون الوثيق معها مهم أيضا نظرا للحاجة إلى الاستثمار في استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل لإعمال الحق في الغذاء على الصعيد العالمي. ودعت المقرر الخاص، بالتالي، إلى تقديم معلومات مستوفاة عن تنفيذ مبادئ الفاو التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء المناسب في إطار الأمن الغذائي الوطني.

٦٧ - السيد تين (ميانمار): أشار إلى أن المقرر الخاص قد ذكر معلومات قدمتها منظمات غير حكومية بشأن الحالة الغذائية في ميانمار، وقال إن تلك المنظمات لا تكون على الدوام مستقلة، بل إن بعضها يكون منحازا أحيانا، لأنها تعتمد على تمويل من المانحين الغربيين. وأضاف قائلاً إنه نظرا

في حالة أليمة. وقال إنه قد انتقد حكومة إسرائيل بسبب انتهاكها الجسيم للحق في الغذاء أثناء حربها مع لبنان؛ ومن ناحية أخرى نشطت منظمات المجتمع المدني الإسرائيلي كثيرا في الاحتجاج على الأمر العسكري الصادر في آب/أغسطس. وهذا الأمر كان نموذجا سيئا للبلدان الأخرى قدم لها أسبابا عسكرية تبرر عدم احترام الحق في الغذاء. ومثل هذه الممارسات يجب أن تُدان، لأن الحاجة تدعو إلى تأمين نقل المعونة الإنسانية، ولأن أعمال المنظمات التي من قبيل برنامج الأغذية العالمي تتسم بأهمية بالغة لإنقاذ الأرواح.

٦٠ - وفيما يختص بتعليقات ممثل الاتحاد الروسي، قال إنه في حين ترفض بعض الحكومات، والمنظمات، وجهات غير دول تقبل نهج معياري إزاء الحق في الغذاء تقبله كيانات أخرى، من قبيل برنامج الأغذية العالمي والفاو.

٦١ - وأشاد بحكومة الصين لأنها نجحت في تحقيق الاستقلال الغذائي، لا سيما على ضوء حجم البلد، وذلك باستثمارها في الزراعة وتدابير الانضباط الغذائي. كما رحب برفض الصين لنهج منظمة التجارة العالمية النيوليبرالي.

٦٢ - وردا على السؤال الموجه من ممثل ميانمار، أشار إلى أن منظمته أو كسفام ومكافحة الجوع هما اللتان ذكرتا أن الأمن الغذائي في ميانمار تحفه المخاطر.

٦٣ - السيد رمضان (لبنان): أيد استنتاجات المقرر الخاص وشكره على أمانته وتقريره الموضوعي، وعلى ردوده المرضية على النقاط التي طرحتها الوفود.

٦٤ - وأضاف قائلاً إنه نظرا للطابع العالمي للحق في الغذاء يصعب على المرء أن يفهم الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى تعمد استهداف قوافل المعونة الإنسانية وعرقلة الوصول إلى ضحايا هجماتها على لبنان في صيف ٢٠٠٦. واختتم كلمته قائلاً إن استمرار الشعب اللبناني في المعاناة نتيجة

من ١٥ مليون نسمة معرضون لخطر الجوع. ولاحظ أن الحكومة الإثيوبية لا تقبل الملكية الخاصة للأراضي، وأن هذه سياسة سليمة. وذكر أن الأراضي المملوكة ملكية خاصة ظلت حتى سنة ١٩٧٤ حكرا على الإقطاعيين. ثم أتت الديكتاتورية لتؤم الأراضي بالطريقة الماركسية. وقد قررت حكومة إثيوبيا الجديدة عدم خصخصة الأراضي مرة أخرى، لأن حالة الفقر المدقع في البلد تجعل من المحتمل قيام الأسرة الفلاحية ببيع أراضيها إلى التجار الصوماليين أو اليمانيين أو غيرهم من التجار بأسعار بخسة متى واجهت تلك الأسرة أزمة خانقة.

٧٢ - وفيما يختص باتصالاته بالوكالات المتخصصة لتعميم مراعاة الحق في الغذاء، لا سيما اتصالاته ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، كان البرنامج الإنمائي الوكالة المتخصصة الأولى التي أدرجت في استراتيجياتها احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية. ولا بد لأي برنامج تابع للبرنامج الإنمائي أن يكفل احترام حقوق الإنسان للمستفيدين منه. أما البنك الدولي، فإنه مختلف تماما. إذ يمنح قروضه استنادا إلى معايير مصرفية بحتة.

٧٣ - وفيما يختص بالمسألة التي طرحتها مصر، فإن هناك في الواقع مشكلة تتعلق بالمطابقة بين الأقوال والأفعال فضلا عن ضمان السيطرة على الشركات عبر الوطنية من قبل الدول المضيفة. والمشكلة الأولى - أي عدم التماسك، أو ما يسمى الانقسام - تتطلب اهتماما عاجلا. فالممثلون السويسريون المعتمدون لدى الوكالات المتخصصة ومنظمة التجارة العالمية يميلون إلى عدم التواصل فيما بينهم. إذ تعينهم وزارات مختلفة وتُرفع تقاريرهم إلى لجان برلمانية مختلفة. وفضلا عن ذلك، فإنه رغم أن دولا مثل ألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان، ودولا أخرى تعد أطرافا في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان أو موجودة في مجلس حقوق الإنسان بصفة مراقبين

لأهمية الدقة ينبغي أن يستعمل المقرر الخاص المعلومات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وحدها.

٦٨ - السيد عفيفي (مصر): قال إنه دون الحق في الغذاء لا يمكن أن يكون هناك حق في الحياة ولا يمكن بالتالي أن تكون هناك حقوق سياسية أو مدنية أو أية حقوق أخرى. وسأل المقرر الخاص عن الطريقة التي يفضلها يمكن تعميم مراعاة الحق في الغذاء وعالمية الممارسة لهذا الحق، نظرا لأن الاعتراف بأي حق وحده غير كاف لضمان ممارسته.

٦٩ - السيد زيغلر (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): رد على الأسئلة، قائلا إن المعلومات التي تلقاها من الحكومة اللبنانية أثناء زيارته كانت موثوقة إلى حد بعيد وخالية من التسييس. وذكر أنه قد التقى في لبنان بمسؤولين حكوميين وموظفين مدنيين مختصين في الميدان، ومن بينهم موظفون يعملون في مصائد الأسماك زدوده بمعلومات مباشرة عن التدمير الذي أحدثه الغزو الإسرائيلي في المناطق الساحلية.

٧٠ - وردا على السؤال الذي طرحته الجماهيرية العربية الليبية، قال إن تغير المناخ والتصحر، اللذان يمثلان جوهر تقريره، آخذان في الازدياد. وأضاف قائلا إن حالات الجفاف تحدث حاليا كل سنتين أو كل ثلاث سنوات بينما كانت تحدث قبل عقد مضى على فترات تتراوح بين ثماني سنوات واثنى عشرة سنة. وأضاف قائلا إن إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، بمبادرة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يمثل خطوة هامة لضمان الاستجابة على نحو أسرع لحالات الطوارئ الإنسانية، بما فيها الكوارث المتصلة بالمناخ. وقال إن من المهم أن تدعم الدول ذلك الصندوق.

٧١ - وفيما يتعلق بالشواغل التي طرحتها إثيوبيا، فإن القرن الأفريقي يواجه الجفاف بينما تفيد التقديرات أن أكثر

- ٧٨ - وأعربت عن قلق وفدها إزاء الافتقار الملحوظ إلى الآراء، في تقارير المقرر الخاصين ذوي الصلة، بشأن تصاعد اتجاه الخوف المرضي من الإسلام بينما تُفرض القيود على الآراء التي تنطوي على عداوة للسامية، وهو الأمر الذي لا خلاف عليه. وقالت إن هذا الاختلال يلقي الشكوك على درجة الموضوعية التي يُعالج بها التعصب الديني.
- ٧٩ - وقالت إنه من دواعي القلق الأخرى أن مقررين خاصين، مثل المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام بإجراءات موجزة أو بصورة تعسفية، يطرحون مسائل حساسة ذات طبيعة فقهية عقيدية، وهي مسائل تتعلق بأديان معينة ليس مطلوباً بالمرّة طرحها أو تتجاوز بالكامل نطاق ولاياتهم.
- ٨٠ - وأردفت قائلة إن معايير اختيار البلدان للزيارات القطرية لم تجر مناقشتها، بينما يبدو أن البلدان النامية تُختار لذلك غالباً. وينبغي أن يولي المقرر الخاص المعني بتعزيز واحترام حقوق الإنسان، عند تصديه للإرهاب، والمقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو بطريقة تعسفية مزيداً من الاعتبار لحالات الاحتلال الأجنبي حيث يجري في الغالبية الكبرى من الأحيان تجاهل إرهاب الدولة الذي ترتكبه قوات الاحتلال، فضلاً عن تجاهل عمليات القتل العشوائية. كما ينبغي أن يبحث ثاني هذين المقررين الخاصين في طبيعة عمليات القتل هذه من حيث حدوثها خارج إقليم الدولة في حالات الاحتلال الأجنبي.
- ٨١ - ومضت قائلة إن الحق في التنمية يتسم بأهميته الشديدة لمواجهة تحديات الفقر، وأوجه عدم المساواة العالمية، والتمييز، والصراع المسلح، والعنف، وثقافة الإفلات من العقاب، ويمثل جسراً بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية. ورحبت بتأييد مجلس أو بصفة أعضاء تُسقط استراتيجياتها التجارية من الحساب حقوق الإنسان.
- ٧٤ - وأضاف قائلاً إن موقف الولايات المتحدة، على خلاف دول أوروبية عديدة، متمسك على الأقل. فهي ترى أن الحق في الغذاء غير موجود وأن السوق سيحل مشكلة الجوع. وقد تصوت الولايات المتحدة وفقاً لأيديولوجية السوق. ولديها استراتيجية متمسكة تهدف إلى مكافحة الفقر، كما أنها تقدم الكثير من الأموال إلى برنامج الأغذية العالمي.
- ٧٥ - وأردف قائلاً إن هناك أيضاً حاجة إلى التماسك فيما يختص بالشركات عبر الوطنية. إذ ينبغي أن تكفل ألمانيا، على سبيل المثال، احترام شركة سيمينز لكافة الحقوق الإنسانية لموظفيها بأي مكان في العالم؛ وينبغي أن تكفل سويسرا التقيد بحقوق الإنسان من قبل شركات مثل نسله، وهوفمان - لاروش، ونوفارتيس وغيرها من الجهات الصناعية. وقال في هذا الصدد إن الحكومة السويسرية وحكومة المملكة المتحدة ملزمان بإنشاء آليات لرصد أنشطة الشركات السويسرية والبريطانية، على التوالي، في بلدان مثل إثيوبيا لتجنب نوع الدمار الذي لحق بصناعة البن نتيجة لتصرفات شركتي نسله ويونيليفر.
- ٧٦ - الرئيس: دعا اللجنة إلى مواصلة مناقشتها العامة للبلدين الفرعيين ٦٧ (ب) و (ج).
- ٧٧ - السيدة رحمن (باكستان): رحبت بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي أعربت عن أملها في أن يكون قادراً على قهر مشكلات الاستهداف الانتقائي للبلدان النامية، والتركيز المفرط على الحقوق المدنية والسياسية، وعدم احترام التنوع الديني والثقافي، وعدم التوازن بين جانبي التعزيز والاحترام، وعمل مفوضية حقوق الإنسان بدافع من أولويات المانحين.

أساسيا مكونا للنتائج غير المرضية التي شوهدت منذ حزيران/يونيه، إذ لم يحدث أي حوار أو لم يحدث الحوار إلا بين المجموعات والبلدان المتماثلة فكريا وأخفق المجلس في إزالة خلافات الرأي. وقال في هذا الصدد إنه ينبغي للمناقشات أن تتجاوز حدود الأقاليم ومجموعات المصالح وأن تستهدف النتائج الملموسة.

٨٥ - وأضاف قائلا إن وفده قد دعا منذ وقت طويل إلى تقسيم العمل بوضوح شديد بين المجلس واللجنة الثالثة. وقال في هذا الصدد إنه نظرا لأن المجلس لا يزال في مرحلة الطفولة يعتقد بلده أنه ينبغي أن تمتنع اللجنة عن اتخاذ أية قرارات تؤثر على القرارات الصعبة بالفعل التي اتخذها المجلس في دورته الثانية. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يكون مفهوما أن القرارات التي تُصاغ في اللجنة يجب ألا تؤثر على استعراض الإجراءات الخاصة، التي عُهد إلى المجلس باستكمالها في سنة ٢٠٠٧. ومضى قائلا إنه ينبغي ألا تنهي الجمعية العامة أيا من هذه الولايات أو أن تنشئ ولايات جديدة. والأحرى بالجمعية العامة أن تبحث التوصيات المقدمة إليها من المجلس، لا سيما فيما يختص بالصكوك الهامة التي تتناول حقوق الشعوب الأصلية وحالات الاختفاء القسري.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

حقوق الإنسان، في قراره ٤/٢٠٠٦، توصيات الفريق العامل المعني بالحقوق في التنمية - المتعلقة بوضع مجموعة معايير للتقييم الدوري للشراكات العالمية.

٨٢ - وفيما يختص بالحاجة إلى تنفيذ الإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، الذي سيُحتفل في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. مرور خمس وعشرين سنة على صدوره، لاحظت أن المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد قد أشارت في تقريرها المرحلي (A/61/340) إلى أن بعض وسائل الإعلام تصمم بالعار طوائف دينية معينة، بينما تحظر المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أي شكل من أشكال التحريض على الكراهية الدينية.

٨٣ - وأعربت أيضا عن اتفاقها مع المقررة الخاصة في قولها إن التشريعات التي تفرض، على أسس دينية، شروطا معينة للملبس تمثل انتهاكا واضحا للحق في حرية الدين أو المعتقد وانتهاكا واضحا للإعلان، كما أعربت عن تأييدها التام للتوصية الداعية إلى وضع استراتيجية عالمية مشتركة لمعالجة التعصب الديني المتزايد، وذلك بهدف وضع صك ملزم عالميا لمكافحة التعصب الديني.

٨٤ - السيد **ونابير** (ليختنشتاين): ركز ملاحظاته على أعمال مجلس حقوق الإنسان وعلى الصلة بين ذلك المجلس واللجنة الثالثة، وقال إن الإنجازات التي حققها المجلس حتى الآن لا تلي توقعات معظم الدول الأعضاء رغم أنه قد يكون من المبكر جدا إصدار حكم في هذا الصدد. وأضاف قائلا إن التأييد للمجلس قد استند إلى الاعتقاد بأن الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ تتيح فرصة حقيقية لتبني خطاب بشأن حقوق الإنسان يختلف اختلافا جوهريا عن الخطاب الذي مثل تابعا مميذا للجنة حقوق الإنسان. واستدرك قائلا إنه قد تبين أن تكوين المجلس يمثل عنصرا